CD/1221
27 August 1993
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة من الممثل الدائم لأوكرانيا الى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ، يحيل بها بيانا أصدره في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ السكرتير الصحفي لمجلس وزراء أوكرانيا بشأن مسائل تتعلق بنزع السلاح النووي لأوكرانيا

أتشرف بأن أقدم اليكم البيان المرفق الصادر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ عن السكرتير الصحفي لمجلس وزراء أوكرانيا بشأن مسائل تتعلق بنزع السلاح النووي لأوكرانيا .

وساكون ممتنا إذا ما أمكن إصدار هذه الوثيقة ، وفقا لما درجت عليه العادة ، كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح وتعميمها على وفود كل الدول المشتركة في أعمال المؤتمر ، الأعضاء منها وغير الأعضاء .

(التوقيع) الكسندر صليبتشنكو
السفير فوق العادة والوزير
المفوض لأوكرانيا

بيان

أصدره السكرتير الصحفي لمجلس وزراء أوكرانيا
بشأن مسائل تتعلق بنزع السلاح النووي لأوكرانيا

أصدرت حكومة الاتحاد الروسي ، كما هو معروف ، بيانا بصدد قضايا معينة تتصل بالأسلحة النووية الاستراتيجية في أراضي أوكرانيا ، يقوم على أفكار خاطئة أو عوجاء عن موقف أوكرانيا من القضايا النووية ، من أبرزها تأكيد البيان أن أوكرانيا ، بإعلان نفسها مالكة للاسلحة النووية ، تنتهك الالتزامات الدولية وتتولى السيطرة على الأسلحة النووية ، وأن جيش القذائف الثالث والأربعين يقع تحت قيادة وزارة الدفاع الاوكرانية .

والواقع أن المبادىء التوجيهية لسياسة أوكرانيا الخارجية التي أيدها "فرخوفنا رادا" (البرلمان) في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ تقول "إن أوكرانيا ، بعد أن اصبحت بحكم ظروف تاريخية مالكة للأسلحة النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي سابقا ، لن تأذن أبدا باستخدامها ، وإنها تستبعد من ترسانة سياستها الخارجية التهديد باستخدامها".

هذا النص يسجل فقط الحالة التي سجلتها من الناحية القانونية قوانين أوكرانيا على أساس القواعد القانونية الدولية ولا سيما اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات لعام ١٩٨٣ .

فأوكرانيا لم تقبل ما يسمى بالاستيلاء على أسلحة نووية من أي دولة أخرى ، وانما أصبحت الخلف القانوني فيها بحكم القواعد القانونية الدولية ، وهي لا تنتج أسلحة نووية .

وقد تنازلت أوكرانيا للقيادة الموحدة لجماعة الدول المستقلة عن حقها في استخدام الأسلحة النووية ، شريطة استبقائها السيطرة على استخدام هذه الأسلحة . كل هذه الوقائع لا تتنافى ورغبة أوكرانيا في أن تحصل في نهاية الأمر على مركز البلد الخالي من الأسلحة النووية ولا مع الأحكام ذات الصلة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

فمعاهدة عدم الانتشار لا تتضمن حتى مصطلح "الممتلكات" ، وإنما تنص المادة ٢ منها ، وهي مادة رئيسية ، على التزام الدول الخالية من الأسلحة النووية بألا تقبل من أي دول أخرى أسلحة نووية ، ولا السيطرة عليها .

فكل ما فعلته أوكرانيا هو بالتالي تأكيدها من جديد على خلافتها فيما يتعلق بحقوق ملكية فئة من الممتلكات تقع على أراضيها .

ومن المؤسف أن إجراء حوار بناء طبيعي حول القضايا التي تنطوي عليها الأسلحة النووية المرابطة في أراضي اوكرانيا يعرقله ما اتخذته روسيا مؤخرا من اجراءات من طرف واحد ترمي الى تغيير مركز القوات النووية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي السابق ، الذي حدده رؤساء أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان وروسيا ، والى تمفية القيادة الموحدة لجماعة الدول المستقلة التي أنشأها الرؤساء الاربعة ، والى رفض الاعتراف لاوكرانيا بحقها كمالك في مكونات الأسلحة النووية المرابطة في أراضيها .

فقد اتخذ الاتحاد الروسي ، من طرف واحد وبدون اتفاق مع أوكرانيا ، قرارا بتصفية القيادة الموحدة لجماعة الدول المستقلة ، التي كانت الاسلحة النووية الأوكرانية تحت سيطرتها التشغيلية ، وهذا اجراء ينتهك قطعا انتهاكا مباشرا أحكام اتفاق مينسك بشأن القوات الاستراتيجية التي يشير اليها بيان الاتحاد الروسي ، والتي لا يمكن اعتبارها عمليا ، بسبب هذا الإجراء ، سليمة بالنسبة لروسيا واوكرانيا .

وتتضمن سلسلة الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي من طرف واحد القرار الذي اتخذته وزارة الدفاع الروسية في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ بتصفية مرافق الفئة "جيم" في أراضي اوكرانيا ، التي درجت العادة على خدمتها وتأمينها تقنيا من حيث السلامة النووية للرؤوس الحربية المرابطة في أراضي اوكرانيا . فامتنع الجانب الروسي عامدا متعمدا لأكثر من ثمانية عشر شهرا عن توريد المكونات اللازمة للصيانة الآمنة للرؤوس الحربية الواجب تعويضها دوريا إما لهذه الوحدات أو للجيش الثالث والاربعين . وبالنظر الى هذه الاجراءات من جانب وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي اضطرت وزارة الدفاع الأوكرانية الى اتخاذ قرار باستبقاء اثنين من هذه المرافق في أوكرانيا وجعلها مسؤولة أمام الجيش الثالث والأربعين للقوات الاستراتيجية لجماعة الدول المستقلة .

والجانب الأوكراني في اتخاذه هذا القرار إنما كان يسترشد فقط بمصالح السلامة النووية الآمنة لعملية تفكيك الأسلحة الهجومية الاستراتيجية .

وسيتخذ "فرخوفنا رادا" (البرلمان) قرارا بشأن مصير الأسلحة النووية في أراضي أوكرانيا ، وهو يقوم حاليا بالنظر في مسألة التصديق على اتفاق "ستارت" .

بل وتجري حاليا أعمال تحضيرية في أوكرانيا لتنفيذ اتفاق ستارت وبروتوكول لشبونة بعد بدء نفاذهما ، وأوكرانيا مستعدة بصفة خاصة لتنفيذ المادة الثانية من بروتوكول لشبونة التي تنص على أن تتوصل أوكرانيا وبيلاروس وروسيا وكازاخستان الى اتفاقات فيما بينها حول حصصها من الحدود والقيود التي وضعت أصلا للاتحاد السوفياتي . واوكرانيا إذ تفعل ذلك انما تنطلق من افتراض انها ستقوم بعد بدء نفاذ اتفاق ستارت بتخفيض الوسائل الاستراتيجية للتوصيل الموروثة عن الاتحاد السوفياتي وفقا لقاعدة التخفيض التي حددها اتفاق ستارت للاتحاد السوفياتي السابق ، وهي التخفيض بحوالي ٣٦ في المائة .

ومن الطبيعي تماما أن تُخفض في المقام الاول أقدم القذائف SS-19 ، التي تمثل أكبر خطر للسلامة النووية والبيئية لأوكرانيا .

وقد أعلنت أوكرانيا من طرف واحد عزمها على أن تصبح في المستقبل دولة خالية من الأسلحة النووية وأن تنضم الى معاهدة عدم الانتشار ، ولكن تنفيذ هذا الاعتزام سريعا بلا عراقيل لا يتوقف على اوكرانيا فقط وإنما أيضا على اتخاذ الدول النووية ، ولا سيما روسيا والولايات المتحدة ، موقفا متوازنا إزاء أوكرانيا ، وعلى ما تتخذه هذه الدول من قرارات سياسية في هذا الصدد .

ديمترو تباتشنيك
السكرتير الصحفي لمجلس الوزراء